

تونس الأمل

من أجل انتعاشة شاملة

حان الوقت...

إلياس الجويني

يعيش الاقتصاد التونسي اليوم وضعاً حرجاً. فقد تلت السياسة الاقتصادية القائمة على إسناد الثروة إلى الأقلية المقربة من السلطة، سياسة اقتصادية قصيرة المدى تعتمد أساساً على الاستهلاك.

أما الوضع الاجتماعي فقد أصبح بدوره يبعث على الحيرة نتيجة لتفاقم الاستياء. فالنمو الاقتصادي الذي عرف في السنوات الأخيرة لنظام بن علي تباطأ و توزيعاً غير عادل لمداخله، مازال يعتبر غير كافٍ.

لقد حان الوقت للتفكير في سياسة اقتصادية جديدة...

سنتولى في البداية تشخيص الوضع انطلاقاً من بعض المعطيات البديهية. حيث نلاحظ اختفاء الدعامات الخارجية للنمو، والسبب الرئيسي في ذلك يعود لارتباط الاقتصاد التونسي ارتباطاً قوياً باقتصاد أروبي يعيش بدوره أزمة حادة. ففي سنة 2011 انخفض عدد السياح الوافدين على تونس (-31%) كما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر (-24%). ولا يمكن اعتبار الارتفاع المسجل في سنة 2012 لعدد السياح (+25%) ولنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (+27%) كافياً لإعادة الأمل في تنشيط الدورة الاقتصادية.

أما الاستثمار، فقد انخفض أيضاً إلى أدنى مستوياته. إذ غادر عدد كبير من المستثمرين الأجانب وتراجع كذلك الاستثمار المحلي نتيجة لعدم وضوح الرؤية. ويتبين ذلك من خلال تراجع نوايا الاستثمار

كالتالي: -57% في سليانة، -43% في جندوبة، -44% في القصيرين، -29% في سيدي بوزيد. وفيما يخص الاستثمار العمومي، الذي كانت تأمل من خلاله حكومة الترويكا تحريك الاقتصاد التونسي، فقد ظل يواجه صعوبات تتعلق أساسا بالتمويل وبالاضطرابات الاجتماعية في الجهات، إضافة إلى بطيء الإجراءات والروتين الإداري الذين لا يمكن تفاديهما إلى حد الآن.

و تبقى السياسة الاقتصادية المعتمدة حاليا قائمة على دفع الاستهلاك، من خلال الزيادة في حجم الأجور بالقطاع العمومي الذي ارتفع بنسبة 14 % في سنة 2012، إضافة إلى مراقبة الأسعار والتزود بالمنتجات الاستهلاكية المستوردة، كل ذلك تدعمه سياسة نقدية مسايرة ذات نسبة فائدة منخفضة.

ولم تكن الانتعاشة الاقتصادية الطفيفة التي عرفتها البلاد في 2012 من خلال نمو الناتج المحلي الخام بنسبة 3.6% (مقابل 1.9 % في سنة 2011) كافية للتخفيف من الاحتجاجات و المطالب الاجتماعية.

إضافة إلى كل هذه العوامل سجلت هوامش التصرف تضاوؤا ملحوظا. فقد تزايد عجز الميزانية، وأدى ضعف النمو المسجل في الرفع من نسبة الدين من الناتج المحلي الخام إلى حوالي 44 % سنة 2012. ورغم أن هذا الوضع لا يندرج حتى الآن بالخطر، إلا أن انخفاض نسبة النمو والارتفاع الغير محكم في النفقات الجارية من شأنهما أن يؤديا إلى تفاقم الوضع على المدى المتوسط.

كما أنه لا يمكن للبنك المركزي في ظل تواصل ارتفاع نسبة التضخم، مواصلة انتهاج سياسة نقدية مدعمة للتوجه الاقتصادي المعتمد حاليا.

ولكن كيف وصلنا إلى هذا الوضع؟

لقد أدى نموذج النمو المتبع من قبل النظام السابق إلى تعطيل مسيرة البلاد . فلئن كان الأساس ليبراليا من خلال تسريع نسق الاستثمار والنمو الاقتصادي بالاعتماد على قوى السوق والمبادرة الخاصة وتقليص تدخل الدولة، إلا أنه وضع مصلحة المقربين من السلطة فوق النجاعة الاقتصادية. فتفشيت المحسوبية خصوصا على مستوى منح مختلف التراخيص والصفقات و أيضا من خلال عدم احترام قواعد المنافسة.

كما أن التحفظ والتكتم بشأن نشر المعلومات الإدارية قد عزز علاقات المحسوبية و الفساد، مما أدى إلى مزيد تقييد المنافسة الحرة. حيث أحدثت الشركات المقربة من السلطة مناخ منافسة غير عادلة في السوق الداخلية¹.

¹ سنة و أربعون في المئة (46 %) من الشركات التونسية التي شملتها دراسة حول التنافسية سنة 2010 أفادت بحصول منافسة غير مشروعة، في حين أن أربعين في المائة منها (40 %) استنكر السلوك المناهض للمنافسة.

ويضاف إلى ذلك عدم تكافؤ الفرص للحصول على القروض مما تسبب في توزيع رأس المال بطريقة نادرة ما ارتكزت على المعايير الاقتصادية المتعارف عليها. وغالبا ما كان يوجه القطاع المالي قدراته التمويلية إلى مؤسسات محسوبة على الدولة. وبذلك فقد مكن سير الرأسمالية التونسية المحدودة التنافسية من هوامش ربح مرتفعة لفائدة المؤسسات الكبرى المنتصبة.

كل هذه العوامل أدت إلى ظهور رأسمالية معطّلة بشكل كبير: ذات قدرة تنافسية محدودة، غير حامية بصرامة لحق الملكية، وخاصة قليلة الميل إلى المخاطرة والتشجيع على الابتكار.

كما أهملت الدولة العدالة الاجتماعية. فقد كان نموذج التنمية التونسي غير قادر على توزيع فوائد النمو الاقتصادي بشكل عادل ومنصف. فمعايير التوزيع لم تكن تخضع لمقتضيات العدالة الاجتماعية وإنما لمنطق المحاباة. وقد حاولت السلطات التغلب على هذا العجز من خلال وضع سياسات لدعم الأسعار أو لمكافحة الفقر. لكن هذه السياسات كانت بدورها غير قادرة على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية:

- بطالة الشباب أصحاب الشهادات العليا في ارتفاع متواصل، حيث نادرا ما تتطابق مواصفاتهم العلمية مع حاجيات المؤسسات من اليد العاملة
- غياب المساواة بين الجهات والفئات الاجتماعية الذي قسّم البلاد إلى قسمين، بالتوازي مع دولة متدخلة عاجزة عن تقليص هذه الفجوات
- توسع القطاع الموازي الغير رسمي الذي أدى إلى منافسة غير عادلة كانت ضحيتها المؤسسات الملتزمة بأداء واجبها الجبائي والاجتماعي
- النظام الضريبي الذي أصبح معقدا، غير ناجع اقتصاديا وغير مناسب للمؤسسات الصغرى والمتوسطة

وقد حاول عالما الاقتصاد دارون أسيموغلو Daron Acemoglu وجيمس روبنسون Robins James في مؤلفهما " لماذا تفشل الأمم "2 الرد على سؤال بسيط، ولكنه ذو بعد كوني : كيف تكونت مثل تلك الفوارق الاقتصادية بين مختلف بلدان العالم؟ ما هي أسباب هذه الفوارق وعدم المساواة؟ واستنتجا بالقول أن الجواب سياسي بحت.

ويقدّر الكاتبان أن البلدان تكون غنية بقدر ما تبنيه من مؤسسات سياسية تعددية شاملة تشجع في نفس الوقت على الاستثمار الفردي و التنافسية و الابتكار التكنولوجي.

وفي الواقع، في كل مجتمع ديمقراطي يحترم العدالة الاجتماعية وتحترم فيه الحريات، أين يكون الفصل بين السلطات واضحا وتطبق القوانين بطريقة فعالة و عادلة، و فيه ينتخب المواطنون قاداتهم بحرية

²Why nations fail : the origins of Power, Prosperity and Poverty, Ed. Crown Business, 2012.

ويحملونهم مسؤولياتهم ويقدرّون على استبدالهم متى لم يتمكنوا من تلبية تطلعاتهم، من المرجح أن تكون القرارات:

- أكثر عدلا و إنصافا وتخدم مصالح الأغلبية
- أكثر نجاعة باعتبار مناقشتها على نطاق واسع من قبل جميع الأطراف المعنية
- أكثر مصداقية وبالتالي أكثر قدرة على التعبئة لأن الفاعلين الاقتصاديين تزداد ثقتهم في الوعود التي قطعها حكومة لم تعد تدافع عن طبقة مهيمنة

و تشهد تونس اليوم نفس هذه التحديات بل بأكثر حدة نظرا لأنه، منذ انتخابات أكتوبر 2011، تأخرت حكومة الترويكا في القيام بالإصلاحات الضرورية. ورغم هذا الوضع المتدهور، فإن تونس تتمتع بالعديد من نقاط القوة لرفع هذه التحديات³.

وبالرغم من أن هذه المؤشرات الإيجابية لطالما تم توظيفها من قبل النظام السابق، فإنه لا ينبغي أن يتم استخدامها لتغذية خطاب ساذج هدفه الرضا عن النفس. وبالتالي ليس مجديا عرض مجموعة من المؤشرات المغرية إن لم تكن في خدمة إستراتيجية ونموذج تنمية يجمعان بين النمو وإعادة توزيع عادل للثروات الوطنية.

فلا فائدة، على سبيل المثال، من التبجح بوجود نسبة عالية من أصحاب الشهادات العليا إذا كان هؤلاء الشباب غير قادرين على الاندماج في سوق الشغل. وقد كتب فيليب Phelps "إن الألم الأكبر يتمثل في حرمان عموم المواطنين من فرصة النمو من خلال منع الفئات الأقل حظا من الحصول على الوظائف وبعث مشاريعهم وشغل مناصب من شأنها أن تمكنهم من منافسة أصحاب الامتيازات".

وفي الوقت الراهن، تعتبر أهم الأوراق الرابحة لتونس بلا شك انطلاق مسيرتها على درب ديمقراطية أكثر تشاركية.

كما أن المسيرات التي شهدتها شارع الحبيب بورقيبة إبان ثورة الكرامة وكذلك عقب اغتيال شكري بلعيد ومحمد براهيم، تبرهن على رفض التونسيين رفضا قاطعا رؤية بلادهم مصادرة مرة أخرى من قبل أقلية في السلطة. هذا الرفض يؤكد أن مفهوم "روح المصلحة العامة" هو بصدد البروز في المجتمع التونسي. وحتى تتجذر فعليا الديمقراطية التي تكون مصدرا للازدهار، فإنه لا بد من وعي جماعي بأهمية "المصلحة العامة" في صميم المجتمع التونسي. كما أنه لا ينبغي أن تستخدم الدولة لإثراء نخبة معينة بل يجب أن تكون في خدمة الجميع. ومن أجل رفاهية المجتمع بأسره، فلا بد أن يتقاسم كل المواطنين، قادة ومواطنون، أغنياء وفقراء، رجال أعمال وأجراء، الشعور بأن الدولة في خدمتهم و في خدمة المصلحة العامة.

³ التنمية الاجتماعية و الاقتصادية الأعلى في إفريقيا، مساواة بين الرجل والمرأة فريدة من نوعها في المنطقة، وكذلك فئة الشباب من السكان الأكثر

تعلّما، الخ...

لهذا اخترنا من بين الأسماء المختلفة التي نسبت إلى الثورة التونسية الاحتفاظ بتسمية "ثورة الكرامة"، لأن الكرامة التي كانت مطلب الناس تتمثل في التشغيل و القضاء على الفقر ومشاركة المواطنين في بناء مستقبل جماعي.

و في الوقت الذي يبدو فيه أن الشركاء الأجانب قد تخلوا عن تونس في انتظار أيام أفضل، فقد بات من واجب مختلف الفاعلين الاقتصاديين، مؤسسات و أسر، المساهمة في الجهد الوطني الذي تحتاجه تونس والانطلاق فورا في مواجهة التحديات الجديدة. ذلك شرط ازدهار تونس في المستقبل.

و بالتالي، فإن سياسة اقتصادية جديدة لتونس تمر أولا عبر إصلاح السياسة الجبائية بالتوزيع العادل للعبء الضريبي بين مختلف الفئات الاقتصادية، مع الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة ودون إضعاف القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

فالساسة الجبائية من شأنها تحقيق جزء كبير من أهداف ثورة الكرامة من خلال توفير الموارد اللازمة لإعادة دفع النمو من جديد. ولكن لا يمكن لهذا الإصلاح النجاح ما لم ينخرط فيه جميع الفاعلين الاقتصاديين بما يضمن تحصيل الضرائب. و لتحقيق هذا الغرض، لا بد من اعتماد خطاب بيداغوجي أكثر مصداقية يجسد بوضوح للمواطنين المكاسب المحققة للبلاد والمجتمع مقابل ما يدفعونه من ضرائب.

و من بين جملة الآليات المتاحة للدولة، أي القاعدة الضريبية و نسب الضرائب والشرائح الضريبية، فإن ما يجب تدعيمه وتوسيعه في أقرب وقت ممكن هو القاعدة الضريبية. ذلك أن عددا قليلا فقط من الشركات تقوم حاليا بدفع الضرائب. وحتى أولئك الذين يؤدون هذا الواجب (أي الأجراء) لا يشعرون بأهميته لأن الخصم بالنسبة إليهم يتم مباشرة من المورد. ذلك أن رفض دفع الضريبة أو حتى الشعور بالإفراط في دفعها لا يعود إلى أهمية الضريبة في حد ذاتها، بل إلى الشعور بأن الآخرين لايفون جميعا بالتزاماتهم بنفس الطريقة، وأن توزيع العبء الضريبي هو غير عادل.

ويمكن إعادة تخصيص أو توزيع الموارد الجديدة بطريقتين :

- لا بد من توجيه الإنفاق العمومي إلى من هم في أشد الحاجة إليه. ولا بد أيضا من المبادرة بالإصلاح التدريجي لمنظومة الدعم بالبدا، على سبيل المثال، بالدعم المخصص للمحروقات
- ينبغي أيضا أن يوجّه الإنفاق العمومي إلى مشاريع البنية التحتية التي تخلق مواطن شغل والتي توجد لها مبررات اقتصادية. لأنه في هذه المرحلة يكون يقين المستثمرين، الأجانب والمحليين، من تحصيل المربح المأمولة من استثماراتهم ضئيلا، وبالتالي من واجب الدولة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية تمهيدا للانتقال نحو نموذج للنمو يرتكز على الصادرات.

و يمثل الاستثمار اليوم ما يعادل 24٪ من الناتج الداخلي الخام لسنة 2011 (-2.3 ٪ مقارنة بسنة 2010) وهي نسبة ما تزال أقل من نسب بعض الدول المجاورة. فالمغرب مثلاً سجلت نسبة تناهز الـ 35 ٪. وبالتالي لا بد من تطوير الاستثمار باعتباره عنصراً ضرورياً في الحركة الاقتصادية .

فالدولة بإمكانها أن تستثمر في مشاريع البنية التحتية ذات الطاقة التشغيلية العالية، وتمويلها باعتماد الطرق الحديثة كالشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنسبة للاستثمارات الضخمة، أو عن طريق إصدار سندات بالسوق المحلية تكون مربحة في آجال. و من الضروري الانطلاق في هذه الاستثمارات مباشرة وذلك باعتماد هياكل مخصصة للغرض.

وستكون هذه المشاريع ذات فائدة كبيرة. فمن ناحية، بإمكانها خلق مواطن شغل في المناطق المحرومة ودعم النمو الاقتصادي وتلبية المطالب الاجتماعية الملحة، ومن ناحية أخرى، تمكن المؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية من النمو في أسواقها الطبيعية (على غرار قانون الأعمال الصغيرة الأميركي والأوروبي⁴)، كما ستمكّن من تحسين الخدمات اللوجستية الضرورية للبلاد لتعزيز قدرتها التنافسية خاصة في مجال التصدير.

في الوقت الراهن، يكتسي تنشيط الاستثمار أهمية كبرى نظراً لتوفر التمويل من خلال القروض المتعددة التي تم الحصول عليها من مختلف الأطراف و المنظمات الدولية إضافة لقدرة تونس على حسن تنفيذ هذه الاستثمارات. و على غرار التجربة المغربية، فإن صندوق الودائع والأمانات المحدث مؤخراً مكن من جلب جزء من رأس المال الضروري للمشاريع الكبرى لمستقبل البلاد. ويحتاج تطوير الاقتصاد أيضاً إلى قطاع مالي متين يدعم بعث المؤسسات و المخاطرة من خلال تطوير القروض الصغرى .

على المدى المتوسط، سيمكن صعود وتيرة الاستثمار العمومي والاستهلاك من انعاش الاقتصاد وتحسين المناخ الاجتماعي واسترجاع الثقة، وبالتالي المضي قدماً نحو نموذج جديد من النمو موجّه نحو التصدير.

ولتثبيت تونس في إستراتيجية ذاتية للنمو تعتمد على التصدير، فإنه من الضروري وضع نموذج صناعي جديد وشامل تركز أولوياته الفورية على :

- الارتقاء النوعي بمستوى السياحة،
- تطوير المهن المستقبلية لقطاع النسيج والصناعات الغذائية وصناعة السيارات والصناعات الجوية وكذلك الخدمات الموجهة للمؤسسات.

إنه عمل طويل المدى، يجب أن يتم بالتزامن مع تنمية تهدف إلى حماية المستثمر، محلياً كان أم أجنبياً ، وتوفير ظروف عمل أفضل. و يتعين على تونس :

⁴Small Business Act

- اتخاذ التدابير اللازمة لبناء مجتمع أكثر مساواة بتيسير الأداء الوظيفي للصفقات وذلك بتنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية والحماية ضد السلوكيات المخلة بالمنافسة،
- العمل على الاندماج في الأسواق العالمية عن طريق وضع ضمانات لحماية المستهلكين والعمال ضد الاستغلال من خلال ضمان ظروف عمل لائق وأجر عادل.

إن هذه السياسة الجديدة ستمكن من وضع تونس على درب نمو سريع و دائم و متوازن بين مختلف الفئات والقطاعات الاقتصادية والجهات وبالتالي لفائدة كافة التونسيين.